

قراءة في تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية
خلال الثورة التحريرية .

The political and diplomatic activity of the interim government of the Algerian Republic During the liberation revolution.

وردة هشماوي

طالبة دكتوراه في تاريخ الحركات الوطنية المغاربية

جامعة أوبكر بلقايد - تلمسان.

الملخص:

سعت جبهة التحرير الوطني مباشرة بعد تفجير الثورة في التحرك على المستوى الخارجي موازنة لما تقوم به على المستوى العسكري، وتعبئة الجماهير من أجل فك العزلة المفروضة على الشعب الجزائري طيلة الوجود الاستعماري. وأن طرحها للقضية الجزائرية على الصعيد الدولي كان تطبيقا لسياستها في الميدان الخارجي غايتها تدويلها.

الكلمات المفتاحية :

الثورة، القضية الجزائرية، الميدان الخارجي، التدويل.

Abstract :

Immediately after the outbreak of the revolution in Algeria, the National Liberation Front sought to move on the external level to balance what it was doing on the military level, and to mobilize the masses in order to break the isolation imposed on the Algerian people throughout the colonial existence. And that her presentation of the Algerian issue at the international level was an application of its policy in the external field, with the aim of internationalizing it.

keywords :

The revolution, the Algerian cause, the external field, internationalization

مقدمة:

تناولت الدراسات التاريخية تاريخ كفاح الجزائر ضد فرنسا من (1830م-1962م)، لاسيما تاريخ الثورة التحريرية الجزائرية 1954م-1962م كشفت حقائق تاريخية تتعلق بتنوع أساليبها من عسكري و سياسي ودبلوماسي لذا جاء موضوع الدراسة لإجلاء الغموض على مرحلة العمل السياسي و الدبلوماسي التي كانت زاخرة بالأحداث التاريخية، فقد عمل قادة الثورة التحريرية منذ الساعات الأولى من اندلاعها على شن حملة دبلوماسية متعددة الجوانب لنقل القضية إلى الأمم المتحدة و المطالبة بحق تقرير المصير، بإضفاء البعد الدولي للقضية الجزائرية، حيث استطاعت جبهة التحرير الوطني تأكيد سياستها الخارجية والعمل على إخراج القضية الجزائرية عن الإطار الفرنسي وجعلها في مرتبة القضايا التحريرية على المستوى الدولي، و الدخول في مفاوضات مع فرنسا، والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، قد هيا إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م دفعا قويا للنضال السياسي والدبلوماسي الجزائري في هذه المرحلة، فكيف كان تفعيل النشاط السياسي والدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المرحلة الأخيرة من مراحل الثورة التحريرية الجزائرية؟

1- بداية تدويل القضية الجزائرية:

سعت جبهة التحرير الوطني مباشرة بعد تفجير الثورة في التحرك على المستوى الخارجي موازنة لما تقوم به على المستوى العسكري، و تعبئة الجماهير من أجل فك العزلة المفروضة على الشعب الجزائري طيلة الوجود الاستعماري¹ و إن طرحها للقضية الجزائرية على الصعيد الدولي كان تطبيقا لسياستها في الميدان الخارجي غايتها تدويلها و تحقيق وحدة شمال افريقيا في نطاقها الطبيعي العربي الإسلامي و تأكيد التعاطف و التضامن الفعال لكل الأمم التي تؤيد كفاحها التحرري و كسب تأييد الحلفاء الطبيعيين للجزائر،² فقد كانت ثورة نوفمبر في نظر الأمة العربية ثورة عربية يجب على العرب مساعدتها بالإمكانات و نجاحها هو نجاح للعرب و على هذا الفهم العربي سار العرب معها،³ هذا ما أكسبها مواقف و تأييد دول الجوار العربية،⁴ أصبحت بعد خمسة أشهر نصف من اندلاعها تحتل اهتمام قيادة الدول في مؤتمر باندونغ⁵ في 18 أفريل 1955م، و كانت من أهم القضايا التي تمت دراستها في المؤتمرات الافريقية الآسيوية في هذا المؤتمر، و قد اعترفت جبهة التحرير الوطني بمجهودات هذه الدول حيث كتب في جريدة المجاهد في هذا الصدد: "... إن الشعوب الافريقية الآسيوية تضم شتاتها الممزق لتكون كل ما عندها من عواطف النبيل و ما ينبع في أعماقها من حرارة الفتوة لتكون من خلفنا قاعدة ارتكاز في المعركة".⁶

وبالرغم من أن القضية الجزائرية لم تسجل رسميا في مؤتمر باندونغ إلا أن حضور وفد جبهة التحرير يعد انتصارا كبيرا، فقد صادق المؤتمر على لائحة بخصوص كفاح شعوب المغرب العربي جاء فيه: "...إن مؤتمر الدول الافروآسيوية يؤيد حقوق الجزائر والمغرب الأقصى وتونس في تقرير مصيرها بنفسها ونيل استقلالها..."⁸ أكد المشاركون على ضرورة عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة التي أشهت رسميا برسالة مؤرخة يوم 26 جويلية 1955م موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والصادرة من طرف 14 بلد مشاركة في مؤتمر باندونغ مطالبينا بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة⁹ و بتاريخ سبتمبر 1955م سجلت القضية الجزائرية في جدول أعمالها، و كانت نقطة انطلاق لها مزيلة بذلك كل المزاعم الاستعمارية التي كانت تعتبرها قضية خاصة بفرنسا و هي من خصوصياتها الداخلية،¹⁰ و أعلنت عن ضرورة تحقيق استقلالها مبينة للعالم نوعية الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري.¹¹

2- المفاوضات قبل مؤتمر الصومام:

بعد توالي الانتصارات التي حققتها الثورة و لاسيما بعد هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م في الميدان السياسي و العسكري¹² و تطور العمليات في العديد من جهات الجزائر. مما أدى إلى انعدام الأمن داخل البلاد،¹³ كما حدثت اضطرابات داخل الحكومة الفرنسية الاستعمارية صرح بعدها رئيسها "غي مولي" في جانفي 1956م: "إن حكومة فرنسا تعترف بالشخصية الجزائرية و تقترح انتخابات حرة"، و قد ردت جبهة التحرير الوطني على هذا التصريح في 03 فبراير 1956م بأنها مسعدة للتفاوض من أجل إيجاد حل للقضية الجزائرية و إيقاف القتال.¹⁴ فقد صرح عبان رمضان: "لا تفاوض إلا بعد اعتراف فرنسا باستقلالنا" و صرحت بعثة القاهرة باسم الثورة في الخارج: "التفاوض على أساس مجلس وطني تأسيسي" و على إثر ذلك بدأت السلطات الفرنسية تطرح السؤال مع من تتفاوض؟¹⁵

لقد كانت هناك استراتيجية معينة لجبهة التحرير الوطني في التفاوض مع فرنسا و كانت هناك اتصالات حتى لو أنها سرية لكن جبهة التحرير كانت موافقة على هذه الاتصالات التي كانت تحاول من خلالها تبين أنها متفتحة لحل المشكلة، فكانت اتصالات في القاهرة و يوغسلافيا، إيطاليا، لكن هذه الاتصالات لم تأت بنتيجة لأن فرنسا استعملت المفاوضات السرية لمعرفة المواقف الحقيقية للثورة الجزائرية وبالتالي تضليل الرأي العام، علما أن هذه المفاوضات لا وجود لها بالمعنى الرسمي المتعارف عليه، لهذا أوقفت جبهة التحرير الوطني الاتصالات خاصة بعد اختطاف الطائرة التي كانت تنقل القادة الجزائريين في 22 أكتوبر 1956م، حيث أخذت موقفا حازما فأصبحت لا تقبل أي اتصال مع فرنسا إلا إذا كان لها وفود و على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر التام كان هذا الشرط الأول للتفاوض.¹⁶

3- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية GPRA تأسيسها و تفعيلها للنشاط السياسي و الدبلوماسي:

3-1- تأسيسها:

أمام الوضع الجديد الذي آلت إليه الثورة التحريرية الجزائرية و ما حققته من انتصارات منذ اندلاعها على الصعيدين الداخلي و الخارجي، فقد تكونت كذلك فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة في أذهان قادة الثورة الجزائرية منذ سنة 1956م، و تبلورت أكثر بعد اختطاف طائرة الزعماء الخمسة بهدف الرد على الاستعمار الفرنسي الذي استهدف من وراء ذلك القضاء الجزائرية باعتقال زعمائها، ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957م، خلال جلسات المؤتمر الثاني المجلس الوطني المنعقد بالقاهرة من 20 أوت إلى 28 أوت 1957م، حيث اتخذ قرار تم بموجبه تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بتأسيس حكومة جزائرية حيثما تحين الظروف المناسبة،¹⁷ كما أكد ذلك خلال الندوة المغربية التي عقدت بطنجة في أفريل 1958م التي شاركت فيها الأحزاب من تونس و المغرب بالإضافة إلى جبهة التحرير الوطني إذ أوصى المشاركون بتشكيل حكومة جزائرية، ففي جوان 1958م تم تنظيم لجنة التنسيق و التنفيذ C.C.E في شكل دوائر متخصصة كانت بمثابة مناصب وزارية قبل¹⁸

و في يوم 19 سبتمبر 1958م على الساعة الواحدة بعد الظهر صدر بلاغ في وقت واحد بالقاهرة و تونس و الرباط، تم فيه الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية برئاسة فرحات عباس الذي اختير لعدة أسباب استراتيجية سياسية أهمها: اعتباره سياسيا محنكا في ميدان المفاوضات،¹⁹ و ضمت التشكيلة عددا من الزعماء السياسيين وتسعة عشرة شخصية، أربعة عشر وزيرا و نائبين للرئيس و ثلاث كتاب دولة.²⁰ فقد أعطى الحليف الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية دفعا قويا على الصعيد السياسي و الدبلوماسي، إذ سكت كل ادعاءات السلطات الاستعمارية الفرنسية حول الصفة التمثيلية لجبهة التحرير الوطني خاصة أن الحكومات العربية و الافريقية و اشتراكية قد سارعت على الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية،²¹ و كان ردا على مناورات ديغول و السلطات الاستعمارية الفرنسية على الصعيد الدولي و التي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب تكون مؤهلة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية.²²

أوضحت الحكومة المؤقتة أهداف إنشائها في الرسالة التي وجهتها غداة تشكيلها إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر جاء فيها " إن تشكيل هذه الحكومة في هذا الوقت بالذات إنما هو عملي على ذلك التحدي الصارخ الذي ألقت به الحكومة الفرنسية على وجه الشعب المجاهد عندما أعلنت سياسة الاندماج التام وأخذت توافي تنفيذها بواسطة إرغام الشعب على المشاركة في الاستفتاء الذي تقوم به فرنسا يوم 28 سبتمبر 1958م حول الدستور الفرنسي الجديد... و نضع حدا فاصلا بما تدعيه الحكومة الفرنسية في مناسبات عدة أنها لا تجد أمامها ممثلا صحيحا تفاوضه رسميا لمحاولة إيجاد حل القضية الجزائرية".²³ وقد اعتبر فرحات عباس عودة ديغول للحكم فرصة كبيرة لإيجاد تسوية سلمية للصراع وهذا ما يمكن استخلاصه في تصريح له في جريدة المجاهد يوم 10 أكتوبر 1958م الذي ذكر فيه " إن تشكيل الحكومة من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا أكثر سهولة من ذي قبل".²⁴ و كان اعلان ديغول عن اعتراف فرنسا بحق الجزائر في تقرير مصيرها بتاريخ 16 سبتمبر 1959م إقرارا منه بوجود شخصية مؤهلة للتعامل معها في النزاع الدائر في الجزائر. أما عن الجانب الجزائري فقد أقرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 28 سبتمبر 1959م مبدأ اللجوء إلى تقرير المصير و أعلنت استعدادها للشروع في المفاوضات لتحديد الشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار و ضمانات تضمن حق تقرير المصير بشرط قبول مبدأ سلامة التراب الوطني و وحدته أي بقاء الصحراء جزء منه.²⁵

2-3- تفعيلها للنشاط السياسي والدبلوماسي:

1-2-3- المفاوضات بعد 1956م:

جاءت المبادرة الحقيقية لفتح باب الحوار و التفاوض مع الجبهة كانت من خلال دعوة الرئيس ديغول لجبهة التحرير الوطني يوم 10 نوفمبر 1959م التي جاء فيها "أقول مرة أخرى أنه إذ كان قادة الانتفاضة يريدون النقاش مع السلطات حول شروط إنهاء المعارك فباستطاعتهم القيام بذلك و أكرر أن الشروط ستكون مشرفة...".²⁶ ولم يبق المجال أمام ديغول إلا بقلب الهزيمة العسكرية إلى انتصار سياسي من خلال دعوته في الشروع في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة و قد دعا عبر خطاب ألقاه في 14 جوان 1960م إلى الجلوس حول طاولة المفاوضات و إجابة لهذه الدعوة أرسلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مبعوثين متمثلين في شخصية محمد بن يحي و أحمد بومنجل الدان لم يعاملا على أساس مفاوضات بل عاملتهم الحكومة الفرنسية على أساس متمردين و عزلتهم في مقر عمالة مولان من 25 إلى 29 جوان 1960،²⁷ و قد تبادلوا الآراء مع المندوبين الفرنسيين منهم الوالي روجي موريس ROUGI MOURISS الكاتب العام للشؤون الجزائرية و الجنرال فاستان FASTAN و قد تمسكا المندوبان بخطة ديغول، حيث كان هناك رفض قاطع في الحديث عن أمور أخرى غير وضع السلاح و مصير المقاتلين. فلم يكن لمندوبي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلا التمسك بالشروط السياسية والعسكرية لوقف إطلاق النار ثم ضمانات الاختيار الحر، و كان الحل حوار الطرفان.²⁸

إن الهدف الرئيسي الذي كانت تسعى إليه الحكومة المؤقتة هو بلوغ مبنى الأمم المتحدة و بالفعل تمكن و فد الحكومة المؤقتة في الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة من تحقيق أهدافها المتمثلة في الاعتراف بالحكومة المؤقتة في المحافل الدولية و بحق الجزائر في الاستقلال و دعوة فرنسا على التزامها بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، و من جهة أخرى حققت الحكومة المؤقتة في 20 جوان من سنة 1960م نصرا دبلوماسيا و سياسيا هاما حيث تمكن من الحصول على تسجيل الحكومة السويسرية و ثائق انضمام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى اتفاقيات جنيف الأربع المتعلقة بحقوق الانسان المبرمة في 12 أوت 1949م، و الخاصة بالنزاعات المسلحة الدولية و يعد هذا الانضمام مؤشرا قويا في اظهار كفاءة الحكومة المؤقتة و اكسابها لاشريعة من خلال ابرامها معاهدات و اتفاقيات

دولية،²⁹ كما شكل دعما حاسما لتطبيق هذا القانون في ميدان المعارك و من بين ما تضمنه الإعلان تنفيذ اتفاقيات جنيف.³⁰

4- المفاوضات بعد مظاهرات ديسمبر 1960م: قراءات في نتائجها السياسية:

سميت بمظاهرات الأسبوع الخالد حسب شهادة مصطفى عبيد الذي كان قائد المنطقة الثانية للولاية الخامسة أثناء الثورة التحرير «اذ جاءت بعد قرار قيادة المنطقة الثانية

بالتنسيق مع خلايا الاتصال السرية لجهة التحرير الوطني بتحريك الجماهير الشعبية للقيام بمظاهرات يوم 09 ديسمبر بعين تموشنت و 10 ديسمبر بوهرا و مستغانم...»، ومن ثم الى الجزائر يوم 11 ديسمبر³¹.

فبعدها عمل شارل ديغول على ضمان نجاح مشروعه الجديد الذي أعلنه يوم 04 نوفمبر سنة 1960م تحت شعار "الجزائر جزائرية" و الذي أكدّه في تصريح جاء فيه ما يلي: "لما كنت قد توليت الرئاسة الأولى في فرنسا فقد قررت باسمها اتباع الطريق الذي لا يؤدي إلى الجزائر التي تحكمها فرنسا وإنما إلى الجزائر الجزائرية يعني ذلك أن الجزائر ستصبح مستقلة و تتمتع إن شاءت وهذا هو الواقع بحكومتها ومؤسساتها وقوانينها..."³²

فبدأ بجولته الأولى بعين تموشنت يوم 09 ديسمبر 1960م و ختمها بعنابة يوم 31 ديسمبر و قد توقف في (تلمسان، شلف، شرشال تيزي وزو، بسكرة، فقد كانت في البداية مشاهد متشابهة، حشود من المتظاهرين المستوطنين و الجزائريين بشعارات و هتافات من كل الطرفين فعند الأوروبيين (... للتخلي يسقط ديغول، الجزائر فرنسية)، وعند الجزائريين (يحيا فرحات عباس، تحيا الجزائر جزائرية، تحيا الجزائر مستقلة، نعم للتفاوض مع الحكومة المؤقتة، ثم تحولت المظاهرات إلى صدمات مباشرة بين الجانبين الأوروبيين بالمسدسات و الجزائريين بالعصي و ما وجدوا في متناولهم من أدوات الدفاع و كانت ذروة المواجهات يوم 11 ديسمبر بعدما تلقى الجيش الفرنسي أمرا بإطلاق النار على المتسببين في الاضطراب الذي استهدف بالخصوص المتظاهرين الجزائريين،³³ فأصبح من الصعب على فرنسا أن تسترد ثقة الجزائريين الذين عانوا من القمع الذي مارسه الجنرال ماسو (Massou) و أعوانه.³⁴

أسفرت عن مظاهرات ديسمبر عدة نتائج³⁵ هامة فمن الناحية السياسية أسقطت وهم الجزائر فرنسية، ومشروع القوة الثالثة الذي كان ديغول يعمل على تجسيده و أثبت اتفاق الجزائريين حول الجبهة،³⁶

فقد عبرت الجماهير عن مساندتها للثورة و أكدت على ما جاء في بيان نوفمبر إلى الشعب الجزائري و أن نجاح الثورة يتم إلا بتظاهر جهود الشعب و أظهرت علاقته الوطيدة بالثورة التحريرية فلم تتوقف المظاهرات إلا بتدخل فرحات عباس يوم 16 ديسمبر 1960 فالمظاهرات كان مخطط لها حسب زيارة ديغول للجزائر من 11 ديسمبر على 16 ديسمبر و مكان حدوثها كان المدينة حيث فرنسا كانت تروج لهدوء المدينة، فقد أكدت هذه المظاهرات على تلاحم الشعب و حققت انتصار شعبي و انتصار سياسي كسرت به أطروحة اليمين الفرنسي و ديغول و انتصار دبلوماسي فتاريخ 20 ديسمبر 1960م أصدرت الجمعية العامة قرار تحصل على تصويت 63 دولة مقابل رفض ثمانية دول، فتح المظاهرة يعادل أكثر من عشرين معركة فهي تعبيد الطريق سير المفاوضات³⁷ خاصة أن أهم ما جاء في قرار الجمعية:

- الاعتراف بحق الشعب الجزائري بحرية تقرير مصيره والحصول على الاستقلال.
- الاعتراف بضرورة الحصول على كل الضمانات التي تسمح له تحقيق هذا الهدف مع احترام سلامة الراعي الجزائري و حديثها.
- يعود للأمم المتحدة مسؤولية تطبيق حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره³⁸

- و قد توصل الناطق الرسمي لركان الحرب داخل مقر الولاية العامة إلى الخلاصة التالية "إننا قد تكبدنا ديان بيان فو النفسية".

و أما هذه الأحداث الخطيرة لزم على ديغول إيجاد حلا سريعا يتماشى و الحقوق المشروعة للشعب الجزائري.³⁹
و بعد مرور ثمانية اشهر على محادثات "مولان" MELUN بدأت الاتصالات الجديدة و بالتحديد شهر فيفري 1961م،⁴⁰ حيث جرى لقاء "لوسارن" LUCERNE " بسويسرا يوم 20 فيفري 1961م حيث مثل الطرف الجزائري الطيب بلحروف و أحمد بومنجل وعن الطرف الفرنسي "جورج بومبيدو" GORGES POMPIDOU الذي طرح على طاولة المفاوضات عدة نقاط:

- 1- المؤسسات المؤقتة.
- 2- ضمانات لتقرير المصير.
- 3- جنسية الأقلية الأوروبية.
- 4- مفهوم و شكل السلطة التنفيذية المؤقتة.
- 5- ضمانات و تمثيل الاقليات.

أما الوفد الجزائري أكد وجهة نظره على المبادئ السابقة وأعرب في الوقت نفسه عن تمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة، حيث رفضت هذه الأخيرة الفصل بين وقف اطلاق النار و ضمانات تقرير المصير و رفض تجزئة التراب الوطني خاصة فكرة فصل الصحراء⁴¹ الذي اعتبرته من الاهتمامات الأساسية لقيادة الثورة و التي يمكنها التنازل عن شبر واحد من التراب الجزائري: كما أنها لا تقبل تأجيل النقاش فيها.⁴²

و في 30 مارس 1961م نشر بلاغين رسميين في كل من باريس و تونس يعلنان عن الشروع في المحادثات الجزائرية الفرنسية يوم 07 أفريل 1961م بايفيان و في نفس اليوم صرح "ويس جوكس" Louis Joxe " الوزير المكلف بالجزائر في حديث صحفي بوهان أنه لن يتحدث مع جبهة التحرير الوطني فقط بل مع الحركة الوطنية الجزائرية كذلك أي مع الحركة المصالية، لكن الوفد الجزائري أصر أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري هذا ما أكدته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 31 مارس 1961م باعلانا عن رفضها لقاء الحكومة الفرنسية طالما لم تعترف بجبهة التحرير الوطني المخاطب الوحيد المقبول.⁴³

5- منظمة الجيش السري الفرنسي O.A.S و تأثيراتها.

اقترن اسم منظمة الجيش السري في الجزائر بالأعمال الاجرامية التخريبية على جميع المستويات خلال فترة قصيرة بين سنة 1961م- 1962م حصدت خلالها آلاف الضحايا الأبرياء من المدنيين العزل و جمرت المنشآت الاقتصادية والاجتماعية.⁴⁴

كانت بوادر انشاء هذه المنظمة سنة 1958م حيث تمرد الجيش الفرنسي في الجزائر على السلطات المركزية الفرنسية فسقط "روني كوتي" René Coty " و جيء بالجنرال ديغول إلى السلطة في 13 ماي 1958م لكنها لم تؤسس رسميا إلا في سنة 1961م،⁴⁵ لعدما اجتمعت عدة أسباب حول نشأتها منها فشل عملية الحواجز في جانفي 1960م و تبعتها مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، مع عدم تطبيق سياسة ديغول لأفكار هم كل هذه المحاولات الفاشلة جعلت أنصار الجزائر فرنسية⁴⁶ على رأسهم "سالان" SALAN يختار اسبانيا كقاعدة خلفية لمعارضة سياسة ديغول المتجهة في الجزائر،⁴⁷ خاصة بعد خطابه في 11 أفريل 1961م الموجه إلى الشعب الجزائري معلنا فيه أن الجزائريون سوف يقرون مصيرهم و أن الدولة الجزائرية سوف تكون مستقلة داخليا و خارجيا، حاول الجنرلات الأربعة (سالان SALAN، جوهو JOUHOUD، زيلر ZELLER، شال CHALLE، بالتعاون مع بعض الضباط الفرنسيين بتنظيم انقلاب عسكري ضد ديغول من 22 إلى 25 أفريل 1961م، الذي باء بالفشل.

بعد فشل هذا التمرد العسكري خرجت المنظمة المسلحة من سريتها و ترجمت سخطها بتحركات علنية و عمليات إجرامية و اتبعت سياسة الأرض المحروقة (و قد سهت أطيايف منظمة الجيش السري من عسكريين و مدنيين أمثال "سالان" SALAN إلى سفك دماء الجزائريين و تسليط أقصى أعمال التعذيب و نجل أعمالهم كانت القتل الجماعي والإعدام.⁴⁸

و قاموا بضم جميع قدماء العناصر النشيطة التي قامت بوضع المتفجرات البلاستيكية في أماكن سكن الجزائريين كما اغتالوا الفرنسيين دوي الأفكار الحرة أمثال المحامي" بيار بوبي" التحرري الذي كانت مقتنع فكرة الاستقلال، و قد امتدت عمليا تماثلت في فرنسا كما دعت الشرطة إلى قيام بعمليات تخريبية و عدم الانصياع إلى أوامر السلطة و تشكيل قنوات مقاومة شعارها "الجزائر سوف تنقض و سوف تصبح فرنسية"،⁴⁹ كما وضعت قائمة طويلة للمناضلين و المناضلات الجزائريات المقرر تصفيتهم.⁵⁰

تصاعدت عمليات التدمير و القتل في الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات بين الحكومة المؤقتة و السلطة الفرنسية حيث أصدرت المنظمة بيانات في كل المدن (الجزائر، وهران عنابة و غيرهم تحت الفرنسيين على الوقوف ضد اتفاقيات إيفيان.⁵¹ لكن هذه المحاولات باءت بالفشل و شعر الجنرال "سالان" بانهييار استراتيجية منظمته الارهابية التي ورط فيها الاقدام السوداء بوعوده الوهمية و غامر بهم في طريق مسدود،⁵² فقد قرر مجلس الوزراء حل هذه المنظمة مع بداية سنة 1962م.⁵³

لم تبقى جبهة التحرير الوطني مكتوفة الأيدي امام بشاعة جرائم منظمة الجيش السري فقد تنهت لمخططاتها و أهدافها، فأعطت أوامر صارمة للجزائريين لتوخي الحذر من استفزازات هذه المنظمة. كما قررت في اجتماعها في العاصمة يوم 14 ماي 1962م، القيام بهجمات ضد مواقع المنظمة المسلحة، و عمليات تخريبية لبعض الشركات الفرنسية، كما استمرت بتعبئة الجماهير في مواصلة النضال على الجبهتين ضد القوات الفرنسية من جهة و ضد المنظمة المسلحة السرية من جهة أخرى بتوزيع مناشير تدعو فيها إلى الالتزام بالهدوء واليقظة،⁵⁴ لاسيما في الفترة التي تلت معاهدة إيفيان التي أشدت بعدها فساد و جرائم المنظمة و من اشد جرائمها حرق المكتبة الوطنية الجزائرية بما فيها من كنوز و مخطوطات و تخريب جامعة الجزائر و الثانويات و المدارس و كان الهدف من ذلك أن يرث الجزائريون وطننا خاليا و مخربا من كل وسائل الحضارة،⁵⁵ لكن بعد الضربات القوية التي وجهتها الثورة للمنظمة و عمليات البحث والتفتيش من قبل قوات ديغول فقد بقي القبض على منفذي الجرائم وحكم على اغلبهم بالإعدام⁵⁶

6- المفاوضات الجديدة والعلنية وأهم نتائجها:

و بعد هذه المواقف المختلفة يدخل الطرفان مرحلة المفاوضات الجديدة و العلنية حيث بدأت مفاوضات إيفيان الأولى بتاريخ 20 ماي 1961م في مدينة إيفيان على الحدود الفرنسية السويسرية، ترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم إلى جانبه سعد دحلب، محمد الصديق بن يحيى: الطيب بولحروف، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، قايد أحمد، علي بومنجل، رضا مالك الناطق الرسمي باسم الوفد الجزائري و من الجانب الفرنسي "لويسجوكس" "Louis Joxe" إلا أن القضايا العامة إلى القضايا الخاصة إذ حاولت فرنسا فرض شروطها بما فيه فصل الصحراء عن الجزائر،⁵⁷ و إصرارها على منح الجنسية المزدوجة للأقلية الأوروبية في الجزائر و الاحتفاظ ببعض القواعد العسكرية في الجزائر إلى الأبد كل هذه العوامل أدت إلى اخفاق مفاوضات إيفيان الأولى بمعنى أن ديغول كان يريد استقلال الجزائر شكليا محاط بقيود، أدى هذا الموقف المتعنت من طرف فرنسا إلى تأجيل المفاوضات.⁵⁸ لكن الوفد الجزائري أصر على مواقفه السابقة . و قد ظهر جليا أنه كان في غاية الحكمة و الذكاء حيث رفض تقديم أي تنازلات ترهن به مستقبل الجزائر، و لتأكيد التنسيق بين العسكري و السياسي فإن الثورة صعدت من عملياتها رغم الحصار المفروض على الجزائر من

خلال سياسة التطويق و المناطق المحرمة لعزل الثورة عن العالم الخارجي، كما كان لتحرك الشعب الجزائري و خروجه في مظاهرات حاملين شعارات " الصحراء جزائرية " الذي عزز من موقف الوفد المفاوض الجزائري بالإضافة إلى مظاهرات 17 أكتوبر 1961 م بفرنسا، و استنكار الرأي العام العالمي للسياسة الفرنسية.⁵⁹

7- المفاوضات بعد مظاهرات 17 أكتوبر 1961 وفعاليتها:

ترجع أسباب هذه المظاهرات إلى قرار محافظ الشرطة بباريس مورييس بابون MAURICE PAPON بفرض حظر التجول على الجزائريين ما بين الساعة الثامنة والنصف ليلا والخامسة والنصف صباحا، كان الهدف من هذا هو إضعاف وزعزعة تنظيم الاتحادية وقطع الصلة بينها وبين المهاجرين⁶⁰ وردا على هذه الإجراءات عقدت فدرالية جبهة التحرير الوطني في كولونيا يوم 10 أكتوبر 1961 ، تم الاتفاق خلاله على القيام بمظاهرات سلمية⁶¹ وأنها ستمر ثلاثة أيام فخصص اليوم الأول للرجال والنساء واليوم الثاني للنساء فقط للمطالبة بإطلاق سراح أزواجهن وأولادهن الذين تم اعتقالهم.⁶²

وفي ليلة 17 أكتوبر 1961 استجابت الجالية لنداء الفدرالية إذ خرج عدد من المتظاهرين في الشوارع الرئيسية لمدينة باريس في حركة احتجاجية سلمية مطالبين بإلغاء القرار⁶³ ، ورفعوا لافتات كتب عليها "لا للتمييز العنصر، الجزائر جزائرية، تحيا جبهة التحرير"⁶⁴، غير أن الشرطة الفرنسية قامت بإطلاق النار على المتظاهرين بدعوى أنهم كانوا مسلحين، وتم قمع المتظاهرين بطريقة وحشية إلا أنهم استمروا في مواصلة مسيرتهم عبر شوارع باريس الرئيسية فقد سميت هذه الليلة "ليلة الرعب"⁶⁵، وكان حصاد أيام 17-18-19-20 أكتوبر هو قتل أكثر من 300 شهيد جزائري من طرف الشرطة الفرنسية وجل هؤلاء تم رميهم في نهر السين، وبعضهم مات على أرصفة شوارع باريس بالرصاص.

وفي حين نجد من الإحصائيات التي قدمتها السلطات الفرنسية أقل عددا محاولة من خلال ذلك إبراز سيطرة الشرطة الفرنسية على الأوضاع الأمنية، وتقلل من دور فدرالية جبهة التحرير الوطني، فقد قدمت مظاهرات أكتوبر 1961 م دليلا فعليا على قدرة الجبهة على التهيئة والتجنيد واختراق الأراضي الفرنسية نفسها كما قامت بفضح فرنسا أمام الرأي العام الدولي وأظهرتها بأنها دولة عنصرية فتكت بالجالية الجزائرية من خلال الأساليب القمعية التي استخدمتها اتجاه المتظاهرين.⁶⁶

بعد هذه التطورات الحاصلة دخل الطرفان في المفاوضات من جديد في "لي روس" "IEROUSSE"⁶⁷ أيام 11-19 فبراير 1962 تم فيه الاتفاق على النقاط التي تتناقش لاحقا فيما يعرف باتفاقيات ايفيان بشرط الحصول على موافقة المجلس الوطني للثورة الجزائرية CNRA الذي انعقد بطرابلس ما بين 22 و 27 فبراير 1962 الذي ناقش النقاط التي ستثار في المفاوضات القادمة⁶⁸

بدأت مفاوضات ايفيان الثانية في 07 مارس 1962 و انتهت في 18 مارس 1962م بتوقيع الطرفين⁶⁹ على الوثيقة النهائية للمفاوضات و حدد تاريخ 19 مارس 1962م لوقف إطلاق النار لتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ بداية من منتصف نهار هذا التاريخ و استمر إلى غاية 05 جويلية 1962م، و بذلك اعترفت الحكومة الفرنسية بسيادة جبهة التحرير الوطني على كامل الراب الوطني بما فيها الصحراء و الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه.⁷⁰

أما عن محتوى هذه الاتفاقيات (اتفاقيات ايفيان) و مضمونها فقد تضمنت عدة فصول و أبواب شملت جميع التفاصيل المتعلقة بوقف إطلاق النار و المرحلة الانتقالية و العلاقات الجزائرية الفرنسية و هي كالآتي:

الفصل الأول: تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال و لضمانات الخاصة بحق تقرير المصير: تضمن الضمانات الخاصة بالتصويت على تقرير المصير و العفو على المعتقلين و عودة اللاجئين و التكفل بالحالة الاجتماعية.

- الفصل الثاني: الاستقلال والتعاون: تضمن الضمانات الخاصة بحقوق وممتلكات المستوطنين والتعامل بين فرنسا والجزائر في المجال الثقافي والاقتصادي كبقاء بعض الشركات في الصحراء.
- الفصل الثالث: النظم الخاصة بالشؤون الحربية: أهم ما تضمنته وقف إطلاق النار وتسوية الوسائل العسكرية وتخفيض عدد الجيوش الفرنسية تدريجيا مع احتفاظ فرنسا بقاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد بين الطرفين.
- الفصل الرابع: النظم الخاصة بالمنازعات: من بين ما تضمنه هذا الفصل حل النزاع بين فرنسا والجزائر بالطرق السلمية.
- الفصل الخامس: نتائج استفتاء تقرير المصير: أبرز ما تضمنه الفصل نتائج الاستفتاء وضرورة نقل السلطة إلى الجزائريين عقب الاستفتاء.⁷¹
- إن نهاية المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية هي مرحلة جديدة في تاريخ البلاد وإن قرار وقف العمليات العسكرية فوق مجموع التراب الوطني هو نتيجة لاتفاقيات أبرمت على أساس ضمانات تتعلق بتقرير المصير وبمستقبل البلاد، إن محتوى الاتفاقيات يتماشى مع المبادئ الثورة المعلن عنها سابقا وهي الوحدة الترابية للجزائر واستقلال الجزائر و وحدة الشعب الجزائري والاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها المفاوض الوحيد والممثل الحقيقي للشعب الجزائري.⁷²
- وقد أحرزت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على اعتراف قانوني من طرف 19 دولة، و اعتراف بحكم الواقع من طرف 6 دول ثم ارتفعت وتيرة الاعترافات بين فترة وقف إطلاق النار و اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر ليصل العدد إلى 36 دولة، على الرغم من الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها حكومة جبهة التحرير الوطني في ظرف قصير إلا أنها واصلت نشاطاتها بكل جدية بمشاركة وفودها في المؤتمرات والندوات والتظاهرات الدولية ذات الطابع السياسي والثقافي والرياضي و في التجمعات الدولية المناهضة للاستعمار.⁷³ وتجدر الإشارة أن الحكومة المؤقتة أثرت في الرأي العام الدولي وجعلته على قناعة بخروج فرنسا على الشرعية الدولية، فكانت تكشف عبر وسائل الاعلام عن استراتيجية الاستعمار الفرنسي القائمة على إبادة الشعب الجزائري وأعلنت الحكومة المؤقتة عن كونها الطرف الشرعي في النزاع ولها أهلية التعاقد باسم الشعب الجزائري مبررة ذلك بسلوكها المتوافق مع القانون الدولي.⁷⁴
- وفي 01 جويلية 1962م جرى استفتاء تقرير المصير للمصادقة على حل الاستقلال والتعاون و وقف القتال و كان الجواب "نعم" و على إثره اعترفت فرنسا بصفة رسمية باستقلال الجزائر يوم 03 جويلية 1962م، و في يوم 05 جويلية أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على لسان رئيسها عن استقلالها التام بعد احتلال دام قرن و ربع قرن.⁷⁵
- و يكفي دليلا على نجاح الدبلوماسية الجزائرية أنه بعد ثلاثة أشهر تمكنت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أن تحرز مكانة لها ضمن المجتمع الدولي، حيث أصبحت دولة عضو في الأمم المتحدة في 08 أكتوبر 1962م.⁷⁶

خاتمة:

من خلال ما سبق تحليله توصلنا الى عدة استنتاجات فيما يخص موضوع الدراسة منها:

مشاركة الوفد الجزائري في مؤتمر باندونغ بصفة عضو ملاحظ قد أكسب ذلك القضية الجزائرية الصبغة الدولية وأصبحت تشارك كعضو رسمي في جميع مؤتمرات الكتلة الأفروآسيوية التي ميزتها حركات تضامنية واسعة مع القضية الجزائرية خاصة بعد الاعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة سنة 1958 ونستطيع القول عن قرارات هذه المؤتمرات أنها قدمت خدمات للقضية الجزائرية بإدانتها للاستعمار الفرنسي في الجزائر و حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و

ضرورة استقلاله بالرغم من أن البعض منها لم ينفذ لسبب أو لآخر إلا أن المساندة المطلقة للكتلة الأفروآسيوية في هيئة الأمم المتحدة أنها سجلت القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة العادية للجمعية.

- طابع الشمولية للنشاط الدبلوماسي للثورة التحريرية الجزائرية في توسيع نشاطها مع دول الجوار وكسب دعم الدول العربية ودول العالم.

- إن مناقشة القضية الجزائرية في الدورتين الحادية عشر والثانية عشر كانت "ببعدها الإنساني" وأعرب المشاركون على إيجاد حل سلمي ديمقراطي للقضية الجزائرية واكتفت هيئة الأمم المتحدة بالتأكيد على المبادئ و تحمل مسؤوليتها في إدانة السياسة الاستعمارية الفرنسية.

- وفي الدورتين الثالثة عشر والرابعة عشر فقد أكدت على التفاوض بين الطرفين على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها.

- ورغم إجماع الدول في الجلستين على التفاوض إلى أنه آخر بسبب عدم احترام فرنسا لقرارات هيئة الأمم المتحدة واختراقها للشرعية الدولية.

- وفي الدورتين الخامسة عشر والسادسة عشر صادقت هيئة الأمم المتحدة على حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره و احترام الوحدة الترابية للجزائر و ضرورة مواصلة المفاوضات بين الطرفين.

إذ هيئة الأمم المتحدة لم تعط الصبغة الرسمية و الشرعية للقضية الجزائرية في بادئ الأمر و أمام تزايد ضغط الكتلة الأفروآسيوية و التعاطف في أوساط الرأي العام كان لزاما عليها دراسة القضية الجزائرية بصيغة أكثر جدية لأنها أصبحت قضية تهدد الأمن و السلام الدوليين و نتيجة لذلك اعترفت الأمم المتحدة بعدالة القضية الجزائرية و شرعية الحكومة الجزائرية المؤقتة و أنهت الصراع بين فرنسا و الجزائر.

الهوامش:

- ¹ - حسن، بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954م-1956م)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص: 15.
- ² - وزارة المجاهدين، النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس) تصدير عبد العزيز بوتفليقة، الجزائر، 2009، ص: 11.
- ³ - جوادي الأخضر، بواطمين، لمحات من ثورة الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص: 66.
- ⁴ - مولود قاسم، نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية على غرة نوفمبر، ط1، دار البعث الجزائر، 1984، ص: 66.
- ⁵ - انعقد مؤتمر باندونغ (أندونيسيا) شهر أبريل 1955م و كان مؤتمر للدول الأفروآسيوية يغلب عليه طابع المناهضة للاستعمار فقد كان مرحلة التحرر في مرحلة الانطلاق و كان من الضروري توفيرها السند الإعلامي و الدولي، ينظر: محمد، عباس، مؤتمر الانبعاث، مجلة نوفمبر، عدد خاص، 1975م، ص: 12.
- ⁶ - المجاهد العدد 21 أبريل 1958، ص: 01.
- ⁷ - وفد جهة التحرير في مؤتمر باندونغ متمثل في شخصيته حسين آيت أحمد و محمد يزيد، أنظر: عبد القادر خليفي، المؤتمرات الأفروآسيوية و القضية الجزائرية، مجلة المصادر العدد 8، شهر ماي 2003م، ص: 220.
- ⁸ - حسن، بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954م-1956م)، المرجع السابق، ص: 153.
- ⁹ - عبد القادر، خليفي: المرجع السابق، ص: 255.
- ¹⁰ - أحمد، الخطيب، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وآثارها الإصلاحية في الجزائر، (د.ط) المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص: 225.
- ¹¹ - حسن، بومالي، المرجع السابق، ص: 154.
- ¹² - المنظمة الوطنية للمجاهدين: الملتقى الثاني لتاريخ الثورة المرجع السابق، ص: 30.

- ¹³ - محمد، لحسن الزغدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص: 30.
- ¹⁴ - المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، المجلد 2، ج1، قطاع الإعلام والثقافة والتكوين، قصر الأمم من 8 إلى 10 ماي 1984، ص: 30.
- ¹⁵ - محمد، عباس، نصر بلا ثمن المرجع السابق، ص: 367.
- ¹⁶ - وزارة المجاهدين، شهادة رضا مالك عضو الوفد المفاوض المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، تاريخ الجزائر (1830-1962) القرص المضغوط، الجزائر 2002.
- ¹⁷ - عمر، بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 م - 1962 م، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص ص: 42-43.
- ¹⁸ - عبد المجيد، بلخروبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية و الاعتراف بها، تر، العربي بينون موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص: 120.
- ¹⁹ - عمار، بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص: 160.
- ²⁰ - مصطفى، هشماوي جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر، ص: 146.
- ²¹ - عامر، رخيعة، التطور السياسي والتنظيمي لجهة التحرير الوطني (1962—1980)، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1993، ص: 79.
- ²² - أحمد توفيق، المدني، حياة الكفاح، الجزء الثالث، مع ركب الثورة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص: 399.
- ²³ - محمد لحسن، أزغدي، مؤتمر الصومام، المرجع السابق، ص: 176.
- ²⁴ - عمر، بوضربة، نفس المرجع، ص: 33.
- ²⁵ - عبد المجيد، بلخروبي: المرجع السابق، ص: 143.
- ²⁶ - شارل، ديغول، مذكرات "الخلاص" (1944 م- 1946 م)، ترجمة خليل هنداي و ابراهيم ترجانة، مرجعة أحمد عويدات، ط3، منشورات عويدات باريس، 1982 م. "مذكرات الأمل"، ص: 96.
- ²⁷ - بن يوسف، بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، تر، لحسن زغدار، محمد العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987 م، ص: 18.
- ²⁸ - سعد، دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص: 118.
- ²⁹ - أحسن، بومالي، الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية، مجلة المصادر، العدد 16 المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 م، 2007، ص: 101.
- ³⁰ - عمر، سعد الله، ثورة التحرير الجزائرية، مرحلة حاسمة في تاريخ القانون الدولي الإنساني، الملتقى الدولي حول إشكالية التحرر و التحديات الدولية الراهنة، وزارة المجاهدين، 06-07 فبراير 2005، ص: 82.
- ³¹ - عبد القادر، جيلالي بلوفة، فعالية المظاهرات الجزائرية خلال ثورة التحرير-مظاهرات ديسمبر 1960 نموذجا، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، العدد 01 سبتمبر 2012، ص: 313.
- ³² - شارل، ديغول، مذكرات الأمل، المصدر السابق، ص: 102.
- ³³ - لخضر، بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، ط2 شركة دار الأمة للطباعة و التوزيع، 1990 م، ص: 92.
- ³⁴ - صالح، بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب، 2008، ص: 307.
- ³⁵ - عمار، بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المصدر السابق، ص: 524.
- ³⁶ - و من النتائج كذلك 90 قتيل منهم 06 أوروبيين أكثر من 1500 جريح حصيلة يوم دامي عاشته الجزائر ينظر، Chikhbouamrane Mohammed Djillali : l'Algérie coloniale par les textes (1830-1962), éditons ANEP, Alger, 2008, p 83.
- ³⁷ - صالح، بلحاج، المرجع نفسه، ص: 309.
- ³⁸ - عبد القادر، جيلالي بلوفة، مذاخلة في ندوة تاريخية حول مظاهرات ديسمبر 1960، يوم 11 ديسمبر 2013، شعبة التاريخ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
- ³⁹ - صالح، بلحاج، المرجع السابق، ص: 402.
- ⁴⁰ - جيلالي، صاري، مظاهرات ديسمبر 1960 م و دورها في التحرير الوطني، مجلة المصادر العدد الثاني 1999، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 م، ص: 148.

- ⁴¹ - حسن، بومالي، أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص: 121.
- ⁴² - بن يوسف، بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص ص: 20-22.
- ⁴³ - حسن، بومالي، أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية، المرجع السابق، ص: 122.
- ⁴⁴ - سعد، دحلب، المصدر السابق، ص ص: 125-126.
- ⁴⁵ - كريم، مقنوش، جرائم المنظمة المسلحة السرية (O.A.S) في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 09 السداسي الأول، الجزائر، 2004، ص: 249.
- ⁴⁶ - عبد المالك، مرتاض، المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954-1962، دار الكتاب العربي لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 138.
- ⁴⁷ - جبهة الجزائر فرنسية" أنشئت في 16 جوان 1960م من طرف المستوطنين أما في فرنسا أنشأ جون ماري لوبان " الجبهة الوطنية من أجل جزائرية فرنسية" و امتدادا لنضيرتها في الجزائر، ينظر تواتي، دحمان"، منظمة الجيش السري و نهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961م-1962م، مؤسسة كوشكار للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص ص: 135-136.
- ⁴⁸ - كريم، مقنوش، جرائم المنظمة المسلحة السرية (O.A.S) في الجزائر، مجلة المصادر العدد 9 السداسي الول، الجزائر، 2004، ص: 249.
- ⁴⁹ - أحمد رضوان، شرف الدين، العذيب، قراءة في جريدة المجاهد 1957م-1962م، مجلة المصادر، العدد 8، الجزائر، 2003، ص: 30.
- ⁵⁰ Chikh Bouamrane, Mohamed Djidjelli, op, cit, p : 89 .
- ⁵¹ - سعد، زيان، جرائم فرنسا في الجزائر، دار هومة الجزائر، ص: 79.
- ⁵² - كريم، مقنوش، المرجع السابق، ص: 263.
- ⁵³ - دحمان، تواتي، الجبهة الجزائرية للعمل الديمقراطي الدوغولية مع نهاية الثورة التحريرية (1961م-1962م)، الملتقى الوطني حول استراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، يوم 24-25 أبريل، 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 115.
- ⁵⁴ - Chikh Bouamrane, Mohamed Djidjelli, op, cit, p, 82.
- ⁵⁵ - كريم، مقنوش، المرجع السابق، ص: 267.
- ⁵⁶ - عبد المالك، مرتاض، المرجع السابق، ص: 139.
- ⁵⁷ - كريم، مقنوش، نفس المرجع السابق، ص: 269.
- ⁵⁸ - بن يوسف، بن خدة، المصدر نفسه، ص: 22.
- ⁵⁹ - أحمد، توفيق المدني، حياة كفاح: ج3، المصدر السابق، ص: 551.
- ⁶⁰ - الجندي، العدد 413، 01 أكتوبر 2009، ص: 11.
- ⁶¹ - أحمد، صاري: المرجع السابق، ص: 475.
- ⁶² - كريمة، قدور، مظاهرات 17 أكتوبر 1961 جرائم ضد الإنسانية، مجلة الراصد، عدد تجريبي، نوفمبر، 2001، ص: 33.
- ⁶³ - عمر، بوداود، من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل تر: أحمد بن لكلي، دار اليقظة للنشر، الجزائر، 2007، ص: 181.
- ⁶⁴ - كريمة، قدور، المرجع السابق، ص: 33.
- ⁶⁵ - محمد، الشريف عباس، من وحي نوفمبر مداخلات وخطب، المرجع السابق، ص: 54.
- ⁶⁶ - أحمد، صاري، نفس المرجع، ص: 245.
- ⁶⁷ - سعدي، بزيان، فرنسا ضد الشعب الجزائري، مجلة المصادر، العدد 1، المركز الوطني للدراسات في البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 1999، ص: 225.
- ⁶⁸ - كان اللقاء في أعالي جبال الجور (Fura) على الحدود الفرنسية السويسرية و قد عينت الحكومة المؤقتة أربعة وزرا، لهذه المحادثات منهم كريم بلقاسم، بن طوبال، محمد يزيد، سعد دحلب و من الجهة الفرنسية كان هناك ثلاث وزراء روبر بورون و جان دوير و على، ينظر صالح ، بلحاج، المرجع السابق، ص: 407.
- ⁶⁹ - بن يوسف، بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص: 37.
- ⁷⁰ - تم التوضيح من قبل رئيس الحكومة الفرنسية "لويس جوكس" "Louis Joxe" أما عن الجانب الجزائري رئيس الوفد الجزائري نائب رئيس الحكومة المؤقتة و ممثل جبهة التحرير الوطني، كريم بلقاسم، ينظر سعد ، دحلب، المصدر السابق، ص: 337.
- ⁷¹ - صالح، بلحاج: المرجع نفسه، ص: 419.

⁷² - بن يوسف، بن خدة، نهاية حرب التحرير الجزائرية اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص.ص: 88-94.

⁷³ - المصدر نفسه ، ص: 34.

⁷⁴ - أحسن، بومالي، نفس المرجع، ص: 102.

⁷⁵ - عمر، سعد الله، الحكومة المؤقتة و القانون الدولي الإنساني مجلة المصادر، العدد 14 السداسي الثاني، المركز الوطني للدراسات والبحث

في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2006، ص: 83.

⁷⁶ - بن يوسف، بن خدة، نهاية حرب التحرير الجزائرية اتفاقيات ايفيان، نفس المرجع، ص: 42.

⁷⁷ - الجندي: العدد 413، 01 أكتوبر، 2009، ص: 11.